الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٥
الأربعاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد الاكساندر سيتشو . . . . . (بيلاروس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

بنود جدول الأعمال من ٦٠ إلى ٨١ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد غونيتيلكي (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم وفد سري لانكا، وباسمي شخصيا، اسمحوا لي، سيدي، بأن أهنئكم على انتخابكم بالاجماع. ويود وفد بلدي أن يؤيد لكم تأييده وتعاونه الكاملين في اضطلاعكم بالمسؤوليات التي أنيطت بكم كرئيس. وأود كذلك أن أشيد باسم وفد بلدي بسلفكم الموقر، السفير اردينشولون، الذي وجه أعمال اللجنة بمهارة كبيرة أثناء الدورة التاريخية الخمسين للجمعية العامة.

منذ أن اجتمعنا هنا في العام الماضي، طرأ العديد من التطورات الهامة على الساحة العالمية. وخلال هذه الفترة حسمت بعض المسائل ذات الأهمية العالمية والتي استمرت أمدا طويلا. وبرزت في غضون ذلك مسائل سياسية وأمنية أخرى، أتت بتحديات جديدة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وتقع على عاتق أعضاء المجتمع الدولي مسؤولية التصدي لهذه التحديات الجديدة بصورة ناجعة وعلى وجه السرعة، إذ أن عملهم الحاسم هو وحده الذي سيحدد طابع التركة التي سترثها أجيال المستقبل.

وكانت للسنة الماضية إنجازاتها، وكان من أهم تلك الإنجازات استكمال المفاوضات وفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. بيد أن طريقها كان حافلا بالمنعطفات والالتواءات . وهذه الحقيقة ليست في حاجة إلى توضيح. وشهدت نهاية هذه العملية اتخاذ خطوات لا سابق لها في ميدان سن القوانين من جانب الدول. ومع ترك هامش عريض لأوجه النقص التي تعتور معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من ناحية افتقارها إلى التزام واضح بنزع السلاح النووي وإزالة جميع الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد، على النحو الذي طالبت به بلدان حركة عدم الانحياز، وبالرغم من وجود قيود تحد من نطاق المعاهدة، فيجب علينا أن نعترف، أنه بحصول المعاهدة على ١٢٣ توقيعا، تكون الجهود المشتركة للمجتمع التي بذلت منذ أواخر الخمسينات قد آتت أكلها في نهاية المطاف.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وبالرغم من الشعور بالغبطة الذي له ما يبرره، فإن سري لانكا تشعر بالقلق من أن الشرط غير التقليدي الوارد في المادة ١٤ يمكن أن يؤخر دخول المعاهدة حيز النفاذ. وفي حين نأمل بأن تجد الدول الأطراف في المعاهدة طريقة للتغلب على هذه العقبة تمشيا مع القانون والعرف الدوليين، فإن سري لانكا تأمل بأن تمتثل الدول الحائزة للأسلحة النووية لروح المعاهدة وتمتنع عن إجراء تفجيرات للتجارب النووية تحت الأرض ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

وما دمنا بصدد الحديث عن موضوع دخول الصكوك الدولية حيز النفاذ، فإننا نأسف لحقيقة أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي رافقت التوقيع عليها جعجعة كبيرة قبل ثلاث سنوات، على وشك أن تدخل حيز النفاذ دون التصديق عليها من جانب البلدين الحائزين على أكبر ترسانات الأسلحة الكيميائية على وجه البسيطة. وتعرب سري لانكا عن الأمل بأن يقوم الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بالتصديق على الاتفاقية، وأن تنتهي اللجنة التحضيرية من أعمالها في أقرب وقت ممكن.

لقد مرت سنة ونصف السنة تقريبا على التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واعتمد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، إعلان مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، عرف بالمقرر ٢، يؤكد على

"الحاجة إلى مواصلة التحرك بعزم نحو الإعمال التام والتنفيذ الفعال لأحكام المعاهدة". (NPT/CONF.1995/L.5)

ويغطي الطيف النووي بأكمله تقريبا.

وإن الجمعية التحضيرية التي حُدد موعد انعقادها في ربيع ١٩٩٧، ستكون مسؤولة، في جملة أمور، عن تقييم مدى، وأهم من ذلك، كيفية تقيد الدول الأطراف بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في المقرر ٢، ولا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، وتحديد ما يلزم من تدابير أخرى للنهوض بالتنفيذ التام للمعاهدة. فبعد مرور ربع قرن على دخولها حيز النفاذ، ما زالت المعاهدة تفتقر إلى الطابع العالمي. وفي حين تطالب سري لانكا الدول التي ما زالت خارج المعاهدة بأن تنضم إليها، فإنه تترتب على الدول الأطراف أيضا مسؤولية دراسة السبل والوسائل الكفيلة باجتذاب هذه الدول المتبقية إلى المعاهدة.

ومن أهم أهداف المقرر ٢ نزع السلاح النووي. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد التذكير بحقيقة أن الدول

الحائزة للأسلحة النووية أكدت من جديد التزامها الذي قطعته على نفسها في ١٩٦٨ بمتابعة المفاوضات بحسن نية بشأن اتخاذ تدابير فعالة متصلة بنزع السلاح النووي. وقد حان الوقت الآن لكي تترجم هذه الدول أقوالها إلى أفعال.

وتدرك سري لانكا ادراكا تاما أهمية اللجنة التحضيرية في العام القادم بالنسبة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي حُدد موعد انعقاده في العام ٢٠٠٠. وفي ضوء هذا، فإن وفد بلدي، بوصفه وفد البلد الذي قدم رئيسا لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، ينتوي عما قريب عقد اجتماع للدول الأطراف في المعاهدة، بهدف الاتفاق على مشروع قرار إجرائي يطرح أمام الجمعية العامة الحالية ويطالب الأمين العام بتقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، لعقد هذه اللجنة التحضيرية في ١٩٩٧.

وبسبب أهمية موضوع نزع السلاح النووي وتوقيته المناسب، فقد استهلك قدرا كبيرا من وقت مؤتمر نزع السلاح أثناء انعقاد دورته في ١٩٩٦، في إطار كل من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وجدول أعمال المؤتمر. ولا بد من تناول هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى في ١٩٩٧. وتعرب سري لانكا عن الأمل في أن تقوم اللجنة الأولى بدراسة المسألة بتعمق وتقديم التوجيهات بشأن أفضل الطرق التي ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعالج بها هذه المسألة في عام ١٩٩٧.

وبالإضافة إلى النداء القوي الذي وجهه رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز في كارتاخينا، فإن بإمكاننا في هذا الصدد أن نسترشد بفتوى محكمة العدل الدولية، التي صدرت جوابا على سؤال وجهته منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بمشروعية أو عدم مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها.

إن مجموعة الـ ٢١، التي تمثل تقريبا نصف أعضاء مؤتمر نزع السلاح، دعت من جهتها في وقت مبكر من هذا العام إلى إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. ولما كنا قد انتهينا من ابرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي استغرقت جزءا كبيرا من وقت المؤتمر، فبوسع الجمعية العامة أن تطلب من المؤتمر تكريس جزء من وقته لهذا الموضوع الهام في عام ١٩٩٧. وبالنظر إلى انتهاء مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى نتيجة ناجحة في العام الماضي، وتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هذا العام، تعتقد سري لانكا أن الطريق أصبح الآن ممهدا للمرحلة القادمة من عملنا: أي بدء العمل في نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح بهدف القضاء التام على جميع الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ترجو سري لانكا من جميع الوفود أن تدرس بعناية الاقتراح المتعلق ببرنامج عمل للقضاء على الأسلحة النووية، قدم في ٧ آب/أغسطس من جانب ٢٨ عضوا من أعضاء مؤتمر نزع السلاح البالغ عددهم ٦١ عضوا.

إن تقديم ضمانات أمنية، سلبية وايجابية على السواء، من الدول الحائزة للأسلحة النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ما برح منذ منتصف الستينات موضوع مناقشة مكثفة في سياق معاهدة عدم الانتشار. ومما يبعث على الأسف أن ذلك المطلب، الذي لم يكن بالامكان تلبيته في عام ١٩٦٨، لم تتم معالجته بشكل مرض حتى بعد ٢٥ عاما. وإن المناقشة المكثفة التي سبقت مؤتمر الاستعراض والتمديد، والآراء التي أعربت عنها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أثناء المؤتمر، بينت بوضوح كبير أن قراري مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥) قصرا عن معالجة المسألة على نحو مرض. وإزاء تلك الخلفية خلص المقرر ٢ لمؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أنه:

> "ينبغي النظر في اتخاذ خطوات أخرى لتقديم ضمان للدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها." (المرجع نفسه، الفقرة ٨)

ولئن كانت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، مثل الصين والاتحاد الروسي، تميل إلى ابرام صك يتم التفاوض عليه دوليا ويكون ملزما قانونا، فإن الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية رفضت إلى الآن مطالبة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بابرام هذا الصك. ولكن لوحظ أن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد وافقت على تقديم ضمانات أمنية واضحة لبعض الدول على أساس انتقائي. وفي حين يمكن الترحيب بهذه التدابير بوصفها تطورات ايجابية، فقد خلص أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز إلى نتيجة مفادها أن الاعلانات الانفرادية وقرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) لا تمثل إلا بداية عملية تكفل توفير ضمانات أمنية يحق لهذه الدول الحصول عليها بوصفها دولا غير

حائزة للأسلحة النووية. ومن هنا تأتي مطالبتها في مؤتمر نزع السلاح وفي اللجنة الأولى وفي محافل أخرى بابرام صك يتم التفاوض عليه دوليا ويكون ملزما قانونا لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تقدم ضمانا موحدا. وتأمل سري لانكا في أن تتخذ خطوات محددة في مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٧ للتفاوض على صك دولي ملزم قانونا يوفر ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ولم يتيسر للبشرية إلا خلال النصف الثاني من القرن العشرين الافلات من جاذبية كوكب الأرض والمغامرة باقتحام الفضاء الخارجي الذي لم يكن مكتشفا حتى ذلك الحين. غير أن التنافس والعداوة الشديدين بين الدولتين العظميين في ذلك الحين كادتا تحولان الفضاء الخارجي إلى ساحة معركة في المستقبل. ومن حسن الطالع أن روحا تعاونية قد تغلبت على تلك المنافسة، وهو شيء نرحب به جميعا.

وتنادي إحدى المدارس الفكرية بفكرة مفادها أنه لا حاجة إلى مواصلة العمل لمنع قيام سباق تسلح في الفضاء الخارجي في وقت لا يوجد فيه سباق تسلح في ذلك المجال. إن القول بأنه لا يوجد سباق تسلح في الفضاء الخارجي اليوم حقيقة لا يمكن الجدل فيها. ولكن ما من أحد ينكر أنه منذ وقت غير بعيد كانت هناك خطط لوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ومن حسن الطالع أن المناخ الدولي قد تغير نحو الأفضل. وماذا لو كانت الحالة قد تردت؟ وترى مدرسة فكرية أخرى أن الاتفاق على تدابير لبناء الثقة هو كل ما يلزم في الوقت الراهن. ونحن لا نواجه صعوبات في تدابير بناء الثقة. ولكن علينا أن نسأل أنفسنا ألا ينبغي لنا أن نكون أكثر طموحا بعض الشيء؟ ألا يمكننا أن نستخدم المناخ الايجابي الحالي بفعالية لعمل كل ما بوسعنا عمله، إذا ما اتجهت الحالة نحو التردي مرة أخرى؟ وإذا كانت عبارة "سباق التسلح" غير ملائمة في السياق الحالي، يمكننا أن نتفق على عبارة مناسبة لوصف علمنا، مثل "منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي".

ولم تسر بعض الوفود باقتراح إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٦، لأنه كان على المؤتمر أن يؤدي وظيفة أهم. وبما اننا وصلنا إلى نهاية سعيدة فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فينبغي لنا أن نطلب من مؤتمر نزع السلاح أن يعيد إنشاء اللجنة المخصصة في عام ١٩٩٧ بولاية تفاوضية ليتسنى للمؤتمر تناول المسألة بفعالية.

ولا بد لي من أن أوجه انتباه هذه اللجنة إلى مشكلة عالمية تلم عمليا بكل دولة من العالم اليوم. إنها حلقة مفرغة تنطوي على حالات تآزر خطيرة تشمل الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وغسل الأموال، والنقل غير المشروع للأسلحة. كل هذه تغذي الارهاب الدولي الذي برز بوصفه العدو العام الأول - وهو أسوأ عامل لزعزعة الاستقرار في وقت يشارف فيه هذا القرن على الانتهاء. ففي أعقاب انتهاء الحرب الباردة أفرج عن كميات هائلة من الأسلحة التقليدية وهذه أخذت تصل إلى أسواق السلاح غير المشروع وتخلق مشكلات أمنية خطيرة للدول، وبخاصة الصغيرة والضعيفة منها. وبلدي واحد من هذه الضحايا. اذ ليس عليه فقط أن يتصدى للتهديد العسكري من قبل منظمة تثري نفسها بالأموال المبتزة من أبناء سري لانكا الذين يلتمسون اللجوء ويعيشون بصورة رئيسية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وعدة بلدان أخرى مانحة للجوء، بل عليه أيضا أن يرعى رفاه عشرات الألوف من المدنيين المشردين داخليا نتيجة الارهاب، مع ما يرتبه ذلك من عبء اجتماعي ومالي جسيم على كاهل البلد.

لقد قال وزير خارجية سري لانكا بوضوح في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية إن الرد على تهديدات من هذا القبيل يجب أن يكون ردا عالميا ومتضافرا، اذ لا يمكن لأي بلد يعمل بمفرده أن يدافع عن نفسه ضد الإرهاب. ان البلدان الصغيرة مثل بلدي هي الأكثر تأثرا في هذا المجال. وقد تجلى تزايد الوعي بمشكلة الارهاب في المبادرات الأخيرة التي أخذت زمامها مجموعة السبعة والاتحاد الروسي في ليون، وفي المؤتمر الوزاري المعني بالارهاب الذي انعقد في باريس. لقد أصبح ثمة ضرورة ملحة لوضع ميثاق دولي لمكافحة الارهاب يتصدى في آن واحد لعلاقة الارهاب بالاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وعمليات نقل الأسلحة غير المشروعة. ولا بد من التقيد والاحترام الكاملين لمبدأ عدم جواز استخدام أراضي أي بلد من قبل مجموعات ارهابية لجمع الأموال وشراء الأسلحة والمتفجرات بغرض شن حرب على بلد آخر والقيام بحملة دعائية هدامة ضده. وفي السعي إلى مكافحة الارهاب الدولي، ينبغي اتخاذ الترتيبات لا على الصعيد العالمي فحسب، بل أيضا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وحيثما أمكن، على الصعيد الثنائي.

وكما قلت في بياني أمام الجمعية في العام الماضي، إن إنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي لا يزال من بين الأهداف الرئيسية لسياستنا الخارجية. وقد قدم رئيس وزراء سري لانكا، السيد سيريمافو باندارانيكا، هذا الاقتراح لأول مرة في الأمم المتحدة في عام ١٩٧٢. وخلال فترة ربع القرن التي انقضت منذ تقديم الاقتراح، ما برح العالم يمر بفيض من التغيرات في العلاقات بين الدول. فالتنافس بين الدول الكبرى والحرب الباردة أصبحا من الأشياء التي عفى عليها الزمن. وحل محلها عصر جديد تسوده الطمأنينة المتبادلة والثقة والتعاون، وأقيمت حدود جديدة في العلاقات الدولية، ولدت بدورها اهتماما متجددا بمنطقة المحيط الهندي. وتشمل هذه أيضا منظمة التعاون في الشؤون البحرية في منطقة المحيط الهندي ومبادرة البلدان المطلة على المحيط الهندي. ويجب أن نسأل أنفسنا ألا ينبغي لنا أن نستفيد من المناخ الدولي المؤاتي الحالي ونمضي قدما في وضع ترتيبات تضمن استمرار السلام والأمن في هذه المنطقة الهامة من الناحية الاستراتيجية.

وأود أن أشير باختصار إلى مراكز الأمم المتحدة الإقليمية لنزع السلاح والسلم في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. إن سري لانكا تعلق أهمية على الأنشطة التي تقوم بها هذه المراكز الإقليمية اعتقادا منها بأنها تساهم مساهمة ايجابية وكبيرة في تقدم المناطق كل في مجالاتها الخاصة من النشاط الإنساني. ومما له أهمية خاصة ضرورة دعم الأوضاع المالية لهذه المراكز. فتضاؤل الموارد المالية يضر بتقدمها ويسلبها حيويتها ونشاطها. لذلك لا يسع سري لانكا إلا أن تدعو إلى توفير عون مالي سخي لضمان بقاء هذه المراكز في هذا العصر المتميز بنزع السلاح وصنع السلام وبناء السلام والتنمية.

ويسر سري لانكا أن تلاحظ الأنشطة التي يقوم بها مركز كاتماندو وتود أن تحث بلدان المنطقة والبلدان خاج المنطقة على مواصلة مساعدتها المالية للمركز لجعله قويا نشيطا.

ويتعين علينا، بالنظر إلى التغييرات الأساسية على المسرح العالمي منذ بدء العقد الأخير من القرن العشرين، أن نعيد دراسة صلاحية جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. فلم تعد "الوصايا العشر" في موضوع نزع السلاح مناسبة لمقتضى الحال ولا صحيحة بكاملها. ولهذا يتطلب إعادة نظر. وقد كانت استجابة مؤتمر نزع السلاح ذاته للتحديات الجديدة إيجابية. وقد عكف منسق خاص معني بجدول أعمال المؤتمر وبرنامج العمل المقبل على هذه المسألة فترة من الوقت. ورغم أنه لم يمكن التوصل إلى توافق كامل في الآراء، إلا أن هناك علامات متزايدة على نشوء تفاهم أكبر بشأن هذا الموضوع. وبالنظر إلى الموارد المحدودة المتاحة للمؤتمر، علينا أن نكون عمليين بما فيه الكفاية لتفادي قضم أكثر مما يمكننا مضغه. ومن الأفضل أن نحدد المسائل وأن نرتبها وفقا لأولويتها بغية تحقيق عدالة كاملة بين عدد محدود من البنود ضمن فترة ٢٤ أسبوعا متاحة لنا كل سنة. وقد يكون من الحكمة أن ينظر المؤتمر في إمكانية تقسيم جدول أعماله إلى مجالين عامين: الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية.

لقد شجع الدمار الشديد الذي تسببه الألغام الأرضية المضادة للأفراد سواء للمقاتلين وغير المقاتلين، أثناء الأعمال الحربية وبعدها، والآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها، شجع الأمم على النظر في السبل والوسائل الكفيلة بالتحكم في هذه الأسلحة الفتاكة. وإذا كان المجتمع الدولي مصمما على القضاء على هذا البلاء، إذن يتعين عليه مواجهة جميع المسائل المتصلة بها مثل إنتاج وتخزين ونقل واستخدام هذه الأسلحة من جانب عناصر تابعة أو غير تابعة للدولة.

وأخيرا، يتعين عليّ أن أؤكد على أهمية دور المنظمات غير الحكومية في تعبئة الرأي العام ونشر المعلومات العلمية والتقنية بشأن نزع السلاح والمسائل ذات الصلة، وهي أنشطة لا تقدر بثمن بالنسبة للجنتنا ولمؤتمر نزع السلاح.

ويجب أن نقدم كل دعم وتشجيع ممكنين لهذه المنظمات، الوطنية منها والدولية، لأنها تستطيع أن تستكمل الجوانب العديد لعملنا التي يمكن أن تضيع بدونها بسبب عدم توفر الوقت والموارد المالية من جانب بعض الحكومات وممثليها.

السيد دياز بيريرا (باراغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أهنئكم بالنيابة عن وفد جمهورية باراغواي على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأن أطلب إليكم أيضا أن تقدموا التهاني إلى أعضاء المكتب. وأرجو أن تتقبلوا تأكيداتنا بالتعاون الكامل معكم.

في بداية أعمال لجنتنا، يجب أن ندرك أننا سنحتاج إلى جرعة قوية من البصيرة وحسن النية حتي يمكننا، عندما نختتم أعمالنا، أن نشهد النتائج المثمرة لجهودنا من أجل ضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح بصفة عامة.

لقد سمعنا ما قيل من أن سرعة العملية المؤدية إلى النزع الكامل للسلاح النووي يجب أن تتصاعد من أجل أن تتمشى مع السرعة التي بلغناها أثناء سباق التسلح. وفي هذا المقام، يلاحظ بلدي بأمل وتفاؤل أن الإنسانية سارت خطوات عملاقة صوب ذلك الهدف خلال فترة قصيرة للغاية من الوقت.

وفي الحقيقة، في أقل من سنة واحدة، اتسم الطريق الطويل الصعب الذي عبرناه منذ عام ١٩٥٤ بإنجازات هائلة، نذكر من بينها، أولا، إبرام معاهدة بانكوك، وإعلان القاهرة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، المعروف بمعاهدة بيليندابا، الذي ينشئ رسميا منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا.

وتضاف هذه الصكوك المتعددة الأطراف إلى تلك الصكوك الموجودة بالفعل، مثل معاهدة تلاتيلولكو، التي أصبحت ٣١ دولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أطرافا فيها بعد انضمام غيانا في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦، ومعاهدة راروتونغا، التي تعلن جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية، والتي وقع بروتوكولاتها الآن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة.

ويعتبر اعتماد الجمعية العامة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٠ أيلول/سبتمبر من هذه السنة، التي فتحت للتوقيع في ٢٤ أيلول/سبتمبر ووقعت عليها بالفعل الدول النووية وكذلك غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها باراغواي، دليلا على الخطوات الثابتة المتخذة صوب القضاء على الحظر الرهيب من استخدام الأسلحة النووية، الذي لا يزال يخيم على الجنس البشري.

وقد كان هناك إسهام هام آخر وهو فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٨ تموز/يوليه من هذه السنة ردا على طلب من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويقرر ذلك الرأي، وهو نتيجة لدراسة شاملة ومضنية للمسألة، أن كلا من التهديد بالأسلحة النووية واستخدامها يعتبر غير قانوني لأنهما ينتهكان على نحو صارخ أحكام الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، شريطة إلا تتحقق الشروط الخاصة بممارسة حق الدفاع عن النفس الواردة في المادة ٥١.

وبالمثل، أعرب أعضاء المحكمة بالإجماع عن رأي مؤداه أن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها يجب أن يتفق مع متطلبات المبادئ والقواعد الخاصة بالقانون الإنساني الدولي.

وقد أرست فتوى محكمة العدل الدولية، بسبب الأسس القانونية السليمة التي تستند إليها، مبدأ ذا قوة أخلاقية لا يمكن التشكيك فيها.

ويشاطر وفد باراغواي الشعور بالارتياح إزاء هذه الإنجازات، التي تثير فينا آمالا بأن القرن المقبل سيكون قرن أمن وسلم للإنسانية جمعاء. ومع ذلك، يجب أن نوضح أن تلك الإنجازات ليست هدفا في حد ذاتها بل هي مراحل على الطريق إلى تحقيق هدف نزع السلاح الكامل.

وفي هذا السياق، نشاطر بالكامل آراء لجنة كانبيرا التي جاء فيها:

> "إن الرأي القائل بأن عددا كبيرا من الأسلحة النووية يمكن الاحتفاظ به إلى الأبد دون أن يستخدم، بمحض الصدفة أو بقرار يفتقر إلى المصداقية. ويتمثل الدفاع الكامل الوحيد ضد مثل هذه الكارثة في القضاء على الأسلحة النووية والتأكيد بأنها لن تنتج مرة أخرى". (تقرير لجنة كانبيرا المعنية بالقضاء على الأسلحة النووية، الجزء الأول).

وبالنظر إلى التزام بلدي بهذا المشروع العظيم المتمثل في نزع السلاح العام، ونزع السلاح النووي بصفة خاصة، فإنه سيكون من بين مقدمي مشروع قرار البرازيل، الذي يعلن أن معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبيليندابا وانتركتيكا تساعد تدريجيا في تحويل نصف الكرة الجنوبي والمناطق المجاورة إلى منطقة شاسعة خالية من الأسلحة النووية.

وعلاوة على ذلك، يحث مشروع القرار، تحقيقا لهذا الهدف، على التصديق على الصكوك الآنفة الذكر من

جانب جميع الدول التي لم تصدق بعهد عليها حتى الآن، بالإضافة إلى إبرام معاهدات متعددة الأطراف مماثلة في مناطق التوتر مثل الشرق الأوسط.

ومع ذلك، لا تزال هناك بعض المسائل المعلقة، مثل انضمام بلدان رئيسية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تقرر تمديدها إلى ما لا نهاية في عام ١٩٩٥؛ والتفاوض بشأن معاهدة عالمية قابلة للتحقق غير تمييزية متعددة الأطراف وإبرامها تحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض الأسلحة النووية والأجهزة التفجيرية الأخرى.

ومما يبعث على الابتهاج أن نلاحظ الجهود تُبذل لبناء نظام يمكن الاعتماد عليه لضمان السلم والأمن الدوليين، نظام قد يسمح لنا في وقت ما بأن نوجه الأموال المحررة، نتيجة إنهاء سباق التسلح، صوب أنشطة توفر الغذاء، وتعليما أفضل، ورعاية صحة أفضل ورفاهية لملايين البشر الذين يعيشون اليوم في فقر مدقع.

ونحن ندرك تماما قيمة العمل الذي يستهدف بناء الثقة فيما بين الدول. وفي هذا المقام، نولي أهمية كبرى للشفافية في الأسلحة التقليدية. وهذا هو السبب الذي من أجله نعتبر سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية آلية قيمة يقدم إليها بلدي على نحو دوري معلومات بشأن ما يقوم به من عمليات نقل وشراء للمواد العسكرية والمخزون الذي يملكه منها.

وباراغواي طرف في اتفاقية حظر استحداث، وإنتاج، وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وهي تدرك تماما الآثار الخطيرة لاستخدامها، كما شهدنا في أحداث أخيرة. وإلى أن يبدأ دخولها حيز النفاذ، ننضم إلى تلك الوفود التي أعربت عن قلقها وشجعت على تصديقها فورا من قبل البلدان التي لم تصدق عليها حتى الآن.

وقد رحبنا بتعديل البرتوكول الثاني الخاص بالألغام الأرضية المضادة للأفراد وباعتماد البروتوكول الرابع الذي يحظر استخدام ونقل أسلحة الليزر التي تسبب العمى، وكلاهما في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

ويثني بلدنا على الدول التي تنتج وتصدر الألغام البرية ودعت إلى وقف انتاجها طوعيا ومن طرف واحد.

وفيما يتعلق بإزالة الألغام، يود وفد بلدي أن يشيد إشادة تقدير وعرفان بأولئك الرجال الذين يضحون بأنفسهم ويخاطرون بحياتهم اليوم في هذه المهمة الخطيرة للغاية في مكان ما من العالم، فضلا عن الدول التي توفر الموارد اللازمة لإزالة الألغام البرية.

وعلى الرغم من هذه الأحداث الهامة، فإن المهمة الحالية لن تنتهي إلا عندما يتم الاتفاق على حظر شامل للألغام البرية المضادة للأفراد التي تسبب قدرا كبيرا جدا من الألم والمعاناة للمدنيين في أنحاء مختلفة من العالم كل يوم.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أقول إن الطريق ما زالت طويلة أمامنا وأن أي جهد يمكن أن يبذله المجتمع الدولي في عملية نزع السلاح في جميع جوانبها سيسمح للأجيال المقبلة بأن تتمتع بالسلام والأمن الحقيقيين اللذين طال انتظار البشرية لهما.

السيد هولم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن الولايات المتحدة تهنئكم على تبوئكم منصب الرئاسة، وتتعهد بتعاونها معكم في المداولات الهامة المقبلة.

ومثلما أكدت الأحداث التي جرت مؤخرا في هذا المبنى بالذات، فهذا الوقت هو وقت إحراز تقدم لا سابق له في مجالي السلام ونزع السلاح على الصعيد الدولي. فلقد تم إدامة وتعزيز حجر الزاوية في الصرح العالمي لعدم الانتشار. وثمة اتفاقية عالمية لتحريم الغازات السامة ستدخل حيز النفاذ. وعكسنا مسار سباق التسلح النووي وابتعدنا عن شفا الكارثة النووية. وأقمنا الآن حاجزا دوليا هائلا ضد المزيد من تطوير وانتشار الأسلحة النووية بوضع معاهدة تاريخية تنهي تجارب التفجيرات النووية.

بيد أنه ما زال أمامنا جدول أعمال واسع. ولقد لخص الرئيس كلينتون عناصره الرئيسية هنا في الأمم المتحدة يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وهي - إدخال اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة حيز النفاذ، ومعاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية، والمزيد من الضوابط على الأسلحة النووية، وإبرام معاهدة أقوى بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية والضمانات، وإبرام اتفاقية تكون أكثر قابلية للإنفاذ بشأن حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة

البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، وفرض الحظر على نطاق عالمي على الألغام البرية المضادة للأفراد.

ويجب أن نعالج اليوم جدول الأعمال ذلك باهتمام خاص. فالتقدم الكبير الذي أحرزناه في السنوات الماضية لا ينطوي على مكافآت فحسب بل وعلى مسؤوليات، بما في ذلك المسؤولية الخاصة الآن في اغتنام كل ما يمكن تحقيقه في سعينا نحو كفالة عالم أكثر أمنا.

ولو كان كل درب ينتهي بجدار لا يمكن تخطيه لكان من الممكن أن يغفر لنا أحفادنا بعض اللامبالاة في تقريرنا كيفية ضربة برؤوسنا. بيد أننا نعيش في حقبة تشهد جوانب عظيمة من التقدم. وذلك يعني أننا مدينون باستعمال أفضل ما لدينا من آراء مدروسة بشأن كيفية الشروع في العمل، خشية أن تضيع علينا الفرص التاريخية.

لذلك أود أن أناقش هنا اليوم ما قد يبدو مسألة بيروقراطية، إلا أنها في الحقيقة مسألة يمكن أن تقرر ما إذا كان نزع السلاح سيمضي قدما وتتسارع وتيرته، أم أنه سيراوح مكانه. وتكمن المسألة في معرفة أي السبل - أي من مؤسساتنا وهياكلنا - تصلح أكثر من سواها لتعزيز كل عنصر متبق من عناصر جدول الأعمال الشاسع لتحديد الأسلحة.

والبند الأول المدرج في جدول الأعمال هو العمل غير المنجز - أي إدخال اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ.

وفي هذه الحالة، يكمن المحفل المناسب في فرادى الدول وعمليات التصديق التي تتبعها. فمن الدول الـ ٦٥ اللازمة لبدء العد التنازلي البالغ ١٨٠ يوما، وهو العد التنازلي لدخول الاتفاقية حيز النفاذ، أودعت ٦٤ دولة الآن صكوك التصديق. والمؤسف أن الولايات المتحدة ليست بينها. وفي الشهر الماضي أوقف مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة النظر في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولكن ينبغي لكل دولة هنا أن تعلم أن الجهود التي نبذلها من أجل التصديق عليها ستسأنف بحزم في الأشهر المقبلة دون أن تشغلنا عن ذلك شواغل سياسية.

وتزمع الولايات المتحدة أن تكون طرفا أصيلا في هذه الاتفاقية. ومثلما قال الرئيس كلينتون:

"سننضم إلى صفوف الدول المصممة على منع انتشار الأسلحة الكيميائية". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٦ الصفحة ٢)

في غضون ذلك، نعمل بنشاط على تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية للولايات المتحدة.

والخطوة الرئيسية المقبلة التي يمكن اتخاذها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين هي إبرام معاهدة لحظر انتاج المواد الانشطارية لاستعمالها في الأسلحة النووية. ومثلما حصل في الحظر المفروض على التجارب، فإن إرجاء إبرام هذه المعاهدة يجب ألا يعني رفضا لها.

ويجب أن تصبح معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ذات أولوية ملحة في الهيئة التي تنظر فيها الآن. وإنها في الواقع لفرصة ممتازة كي يثبت مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى قدرته على البقاء وفعاليته. وإن ما تتصف به تلك الهيئة من خبرة طويلة، ومهارة موضوعية، وإجراءات سليمة ينبغي استعمالها ولا تضيعها.

والواقع أن من شأن التفاوض الآن على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن يرتكز على الإنجازات التي حققها مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٢، وفي اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وكذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. وإنني أؤكد أن مؤتمر نزع السلاح لم يفشل في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بل نجح فيها. ولقد حقق كل ما أمكنه من توافق في الآراء من الـ ٦١ عضوا فيه. وجعل جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية - جميع البلدان التي تتأثر مباشرة بالمعاهدة - تتفق ليس على مبدأ حظر التجارب فحسب، بل على كل كلمة من نص محدد وقعت جميع الدول الخمس عليه الآن.

والإنجاز الذي حققه مؤتمر نزع السلاح عززه التصويت الساحق لصالح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وعززته فيما بعد الدول الـ ١٢٥ التي وقعت فعلا على المعاهدة، إضافة إلى دولة واحدة هي فيجي وهي الدولة التي أودعت بالفعل صك التصديق عليها. ولن تدخر الولايات المتحدة جهدا في السعي إلى التصديق على

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها رسميا حيز النفاذ.

وخشية أن يظل هناك أي شك إزاء أداء مؤتمر نزع السلاح، يمكن إعادة تأكيد وإبراز قيمته عن طريق اتخاذ إجراء بشأن معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية. وستكون معاهدة وقف الإنتاج، المتعددة الأطراف والقابلة للتحقق بكفاءة مكملة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وذلك فيما يتعلق بالأسلحة النووية، عن طريق شمولها المواد الانشطارية المتوفرة لهذه الأسلحة على نطاق عالمي. وهي ستقطع شريان الحياة لسباقات التسلح، قديمها وجديدها. وسيشمل الرصد الدولي مرافق الإنتاج التي لا تخضع للضمانات حاليا.

ووقف الانتاج هذا ما زال مدرجا في جدول أعمال نزع السلاح على الصعيد العالمي لسنوات عديدة. وعلى سبيل المثال، فإن رئيس وزراء الهند نهرو دعا إليه لأول مرة في عام ١٩٥٤. ووفقا لمجريات الأمور، في العام الماضي دعا مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها إلى ما يلي:

"البدء فورا في إجراء مفاوضات والانتهاء منها مبكرا". (NPT/CONF.1995/32 (Part I)، المقرر ٢، الفقرة ٤ (ب))

وبغية اتمام تلك المهمة، يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يتحرر مجددا من الارتباطات المصطنعة التي من شأنها في هذه الحالة أن تجعل حتى بداية المفاوضات الرسمية المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أسيرة جداول أعمال أخرى، من قبيل برنامج مقرر مسبقا للقضاء على جميع الأسلحة النووية.

وبعد التجربة التي اكتسبناها من حظر التجارب، ينبغي ألا يتعين علينا أن نسخر من الحجة القائلة أن استراتيجية الربط هي استراتيجية فاشلة. فتعليق اتخاذ خطوة مفيدة ممكن تحقيقها للإرغام على متابعة هدف أكثر شمولا وصعوبة بكثير هي طريقة جيدة لعدم تحقيق أي منهما.

وستصبح قضية السلم الدولي ونزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح نفسه أقوى كلما كان تحول مؤتمر نزع السلاح الفعلي إلى مهمة وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أسرع.

بيد أن رفض الربط لا يعني إنكار الأهمية. فانكماش الترسانات النووية في العالم يجب أن يستمر. والسؤال مرة ثانية هو أين وكيف نسعى لتحقيق هذه الغاية. على المدى المنظور، يكمن أفضل جواب في المفاوضات الثنائية - وهذا رأي تؤيده سجلات وطبيعة مؤسساتنا.

وفي السنوات الأخيرة، حدث تقدم كبير في تخفيض الأسلحة النووية. فالتخفيضات بمقتضى معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها تسبق الموعد المحدد لها بأكثر من سنتين. فقد خفضت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، كلاهما، بالفعل ناقلات الأسلحة النووية إلى ما دون الحدود المحددة لكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وتوجد تخفيضات حقيقية في الأسلحة - لا مجرد أوهام: فالأسلحة على الأرض يجري تقطيعها فعلا إلى قطع. ونزع السلاح النووي، الذي اعتقد لسنوات عديدة أنه حلم من الأحلام، يمارس الآن بطريقة رئيسية في عالم حقيقي.

ولا يقتصر التقدم على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق، إذ تنفذ فرنسا من جانب واحد عملية للتخلص من قذائفها النووية البرية. وبنهاية عام ١٩٩٨، سيكون لدى المملكة المتحدة منظومة أسلحة نووية واحدة فقط ذات قدرة تفجيرية تقل ٦٠ في المائة تقريبا عن قدرتها في السبعينات.

ونحن مصممون على أن نرى التخلص من الأسلحة النووية عملية مستمرة. وقد قال الرئيس كلينتون للجمعية العامة في الشهر الماضي أنه:

"عندما تصادق روسيا على معاهدة ستارت الثانية، فإننا على أتم استعداد، الرئيس يلتسن وأنا، لنبحث إمكانيات إجراء مزيد من التخفيضات، فضلا عن الحد من الرؤوس والمواد النووية ورصدها. وبذلك، نسعى إلى أن تصبح التخفيضات العميقة أمرا لا رجعة فيه." (المرجع نفسه، الصفحة ٣)

ومع ذلك، يقترح البعض نقل جهود تحديد الأسلحة الاستراتيجية إلى محفل عالمي. وينص أحد الاقتراحات على أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يضطلع الآن

بمفاوضات لإزالة ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية.

دعوني أقول، بوصفي صديقا وفيا لمؤتمر نزع السلاح، إن هذا سيكون محفلا غير ملائم يتناول موضوعا معضلا. ورفع مستوى التوقعات من محفل بما يتجاوز قدراته ليس عملا وديا. فالهبوط من قمم الأسلحة النووية التي تراكمت في حقبة الحرب الباردة كان عملية معقدة، انطوت على تنازلات متبادلة ثنائية مدروسة، وعمليات تحقق متخصصة وقائمة حسابات حساسة ومتغيرة باستمرار متعلقة بالأمن القومي. وببساطة، لا يحتمل بأي قدر من المعقولية أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من إدارة هذا الجهد. ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، الذي عقد في العام الماضي، نفسه سلم بالحقائق العملية. ويعلن برنامج العمل أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يكمل جهود حظر التجارب ووقف إنتاج المواد الانشطارية، ولكنه يقول إن جهود تخفيض الأسلحة النووية ينبغي أن تواصل بذلها الدول الحائزة للأسلحة النووية. هذا هو التوزيع الصحيح للعمل.

هل من الخطأ ألا يكون المرء صبورا؟ بالتأكيد كلا، لأننا نعمل من أجل إزالة أسلحة ذات قوة مرعبة ولا تستحق أي تساهل. وهل هذا مسؤولية الدول الحائزة للأسلحة النووية فقط؟ على النقيض من ذلك، فهناك متسع للأفكار المدروسة والآراء البناءة بشأن الكيفية التي ينبغي أن تتقدم بها عملية نزع السلاح، وتوجد فرصة وفيرة للنقاش. وفي الحقيقة، جعلت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية نفسها مسؤولة على وجه التحديد عن إحراز تقدم في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار، وبالتأكيد فإنها ستدعى للمساءلة في أماكن أخرى. وكل ما أطلبه هو توخي الحذر لنعزز فرصنا ونغتنمها عندما تتوفر، وأن لا نقيد أنفسنا بمحفل غير قادر على العمل أو استراتيجية لا يمكن أن تنجح، ولكن، بدلا من ذلك، ينبغي لنا أن نبقي أعيننا موجهة إلى الجائزة، وأن نواصل التقدم نحوها باطراد.

وكانت الأولوية التالية التي حددها الرئيس كلينتون هي تعزيز معاهدة عدم الانتشار ونظام ضماناتها. وفي هذا الصدد، لا يوجد خلاف حقيقي حول المحفل المناسب، لأنه بمقتضى المعاهدة توجد هيئات قائمة ولديها الولاية والدافع المطلوبين. ويجري إحراز تقدم في ثلاثة ميادين مهمة. أولا، يمثل "البرنامج ٩٣ + ٢" فرصة نادرة للاستفادة من الدروس المستقاة من العراق، والتوسع في الدروس المستقاة من كوريا الشمالية وإعطاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما قال الرئيس كلينتون،

"دورا أقوى وأدوات أمضى لإجراء عمليات تفتيش على نطاق عالمي". (المرجع نفسه، الصفحة ٣)

ونحث مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يقر، في أسرع وقت ممكن، بروتوكولا يتيح للوكالة فرصة أكبر للوصول إلى المعلومات والمواقع والتكنولوجيات ذات الصلة، مثل أخذ العينات البيئية، ويعزز قدرتها على اكتشاف الأنشطة النووية غير المعلن عنها في الدول الخاضعة لنظام الضمانات الشامل.

ثانيا، إن الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم الانتشار يزداد باطراد. فقد انضم منذ نهاية الحرب الباردة ٤٦ عضوا جديدا. ولم يبق خارج المعاهدة سوى سبعة بلدان. ثالثا، تعمل أطراف معاهدة عدم الانتشار بالفعل على الإعداد لعملية مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، التي ستبدأ في عام ١٩٩٧ في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية. وتؤيد الولايات المتحدة تنفيذ قرارات معاهدة عدم الانتشار التي اتخذت في العام الماضي. ونحن نعامل اجتماعات اللجنة التحضيرية بوصفها اجتماعات موضوعية وإجرائية على حد سواء، وسنعمل للتأكد من أن عملية اللجنة التحضيرية واستعراض المعاهدة متوازنتان وتعالجان جميع جوانب معاهدة عدم الانتشار بدقة متساوية. ويجري أيضا تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية بما يقوم به الأطراف فيها بموجب تلك المعاهدة.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أنشأ مؤتمر خاص للدول الأطراف في الاتفاقية فريقا مخصصا مفتوحا لجميع الأطراف ليعالج، من خلال بروتوكول ملزم قانونا، عدم وجود تدابير محددة للامتثال في الاتفاقية نفسها. ومن شأن هذا البروتوكول يعطي الاتفاقية القدرة على استغلال أوجه التقدم في مجال تحديد الأسلحة، من قبيل التفتيش بفترة إنذار قصيرة، التي ظهرت منذ أن وقعت الاتفاقية في عام ١٩٧٢. ونظرا لأن البروتوكول صكا متميزا عن الاتفاقية، فإن الحظر الواسع النطاق الذي تفرضه الاتفاقية سيبقى نافذ المفعول بالكامل بالنسبة لجميع الدول الـ ١٣٩ الأطراف فيها، ودون إضعاف القاعدة الدولية التي تمثلها.

وبعد عامين من المناقشات، حدد الفريق المخصص الإطار الأساسي لبروتوكول الامتثال ووافق على تكثيف عمله على مدى الإثني عشر شهرا التالية. وفي الشهر الماضي، دعا الرئيس كلينتون إلى إكماله بحلول عام ١٩٩٨، وهو هدف يشاطره الاتحاد الأوروبي. ولن ينجح هذا الجهد إلا إذا بقي التصميم مركزا على المهمة قيد الدرس: الحيلولة دون استخدام الأمراض الفتاكة وسيلة للرعب أو الحرب. ويجب أن ننتهي من وضع التدابير لنوضح أن أي جهة تحاول ممارسة أعمال الانتشار لن تتمكن من ذلك دون ملاحظة المجتمع الدولي لها والرد عليها.

وسيقرر المجتمع الدولي قريبا كيف نواصل خطواتنا الطموحة للسيطرة على استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد، ومن ثم التخلص منها. ونحن نصف الأسلحة التي تستطيع أن تدمر مدنا بأكملها، بأنها "أسلحة دمار شامل". والألغام البرية تدمر بصورة روتينية ما يعادل سكان مدن بأسرها، فردا فردا بصورة دائمة. وبعد سنوات من انتهاء نزاع ما، فإنها تبقى منشورة بانتظار أن تقتل وتشوه المدنيين الأبرياء. وقد اتخذت خطوة هامة إلى الأمام في العام الماضي بالاتفاق الذي جرى التوصل اليه بشأن البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لحظر الألغام البرية المضادة للأفراد التي لا يمكن اكتشافها وغير معلمة وتعمر طويلا. وهذا سيجنبنا آلاف الوفيات وحالات العجز كل عام. ونحث جميع البلدان على الانضمام إلى البروتوكول الثاني المعدل.

ومهمتنا الآن هي أن نتفاوض في أسرع وقت ممكن بشأن حظر عالمي على استخدام وإنتاج وتخزين ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد. ونحن ندرس عدد من السبل الممكنة لإبرام معاهدة، بما فيها، كما قال السيد كريستوفر، وزير الخارجية، مؤتمر نزع السلاح. وتوجد سبل ممكنة أخرى ونحن نواصل التشاور بشأن هذه المسألة.

وبغض النظر عن المسار الذي يجري اختياره، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بحظر كامل على الألغام البرية المضادة للأفراد. وبينما نعمل على تحقيق ذلك، فإننا نبذل قصارى جهدنا أيضا لكي نوجد بدائل للظروف التي تبقى هذه الألغام في ظلها ضرورة عسكرية، بحيث نستطيع إنهاء اعتمادنا عليها في أقرب وقت ممكن. وهذا تحد تقني واقتصادي إلا أن المذبحة الإنسانية التي تحدثها الألغام البرية كل يوم تجعل ذلك ضروريا أيضا. وكما قال الرئيس كلينتون في الشهر الماضي:

> "فأولادنا يستحقون أن يمشوا على الأرض بأمان". (المرجع السابق، ص ٣)

وقد بدأت الأمم المتحدة الخمسين عاما الثانية من جهودها الرامية إلى نزع السلاح وتحقيق الأمن والسلم الدوليين، وأصبح من الواضح أنه ينبغي لنا أن نسترشد في الجهود التي نبذلها في الخمسين سنة الحالية بمنحنى تقدمنا في الخمسين سنة السابقة. ولننظر إلى الخطوات الهائلة التي اتخذناها. فقبل سنوات قليلة، بدا أنه لا يمكن وقف نمو الترسانات النووية. أما الآن فتنكمش ترسانات الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا والمملكة المتحدة. وكنا نبدو في العقود الماضية وكأن لا قوة لنا نقاوم بها من يستخدمون الغازات السامة أو الجراثيم الفتاكة في الحرب أو في الأعمال الإرهابية. أما الآن فنحن على وشك أن نشهد دخول معاهدة تحظر الأسلحة الكيميائية إلى حيز النفاذ. كما أننا ندعم معاهدة أخرى تحظر الأسلحة البيولوجية. إن العالم الذي شهد ما يربو على ٢٠٠٠ انفجار نووي وضع نهاية لتلك الحقبة.

وكل هذا التقدم يشكل ما هو أكثر بكثير من مقدمة للعمل الحقيقي في مجال نزع السلاح - إنه العمل الحقيقي في مجال نزع السلاح، فنحن نفكك الأسلحة ونرتقي بنظرنا إلى الخطوات التالية التي يمكن أن نتخذها. وكل من هذه الخطوات، وكل من هذه الوثبات، وغيرها، جرى اتخاذها، لا بغرض القفز لاجتياز الفجوات، بل للقيام بخطوات ملموسة يمكن تحقيقها لوقف المد أولا، ثم لعكس مساره.

وقد نميل إلى الاعتقاد بأن كل هذا نتج عن الضغط، إلا أن نزع السلاح لا يتأتى تلبية لطلب. فالأمن، وليس الضغط، هو الذي يؤدي إلى التقدم. وعلينا أن نذكر أن البعض كانوا على حذر من تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى غير ما حد لأنهم كانوا يعتقدون أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لن تهتم بعد ذلك بحظر التجارب. وبدلا من ذلك كثفنا جهودنا. وقد حدث ذلك لأن كل خطوة إلى الأمام في مجال تحديد الأسلحة تستحدث واقعا أمنيا جديدا، مما يغير التفكير الأمني ويولد إمكانات كان يستحيل تصورها من قبل. فاتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة دائمة وأقوى لعدم الانتشار، والقوة النووية المتوسطة المدى، والتخفيضات التي تحققها معاهدة

ستارت، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تؤدي مجتمعة إلى تكوين صورة أوضح لمستقبل آمن يمكن فيه السعي بكل ثقة تجاه اتخاذ المزيد من الخطوات. وكلما ارتقينا خطوة على السلم استطعنا أن نرى بصورة أفضل وإلى مدى أبعد، وتمكنا من إنجاز قدر أكبر من العمل.

وفي الشهر الماضي، أعلن الرئيس كلينتون في الجمعية العامة أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

"توجهنا صوب قرن يمكن فيه زيادة خفض أدوار ومخاطر الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف". (المرجع السابق، ص ٢)

وسنقرر الآن، من خلال الاختيارات المصيرية التي نتخذها بصدد كيفية المضي في عملنا، ما إذا كنا سنحافظ على زخمنا أم أننا سنبدده. فإذا أسأنا الاختيار، خاطرنا ليس بالتقدم فحسب، بل بالتقدم اليوم، لأنه كما قال المؤرخ إدوارد غيبون،

"إن لم يتقدم كل ما هو إنساني، فلا بد أن يتقهقر".

ومع ذلك، إذا كان اختيارنا حكيما وحسنا، فإن نصف القرن التالي من التقدم يمكن أن يكون أعظم من السابق، وستحتفل الأجيال القادمة بالانتصارات المجيدة لقضية الأمن ونزع السلاح والسلام.

السيد بعلي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسر وفد الجزائر أن يراك، سيدي، رئيسا لأعمال اللجنة الأولى. واختيار الجمعية العامة المستنير هذا يشهد على تسليم المجتمع الدولي بالدور البناء الذي يضطلع به بلدكم في جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح. كما أنه إشادة بمناقبكم المهنية والشخصية. وإذ أعرب لكم ولأعضاء المكتب الآخرين عن تهاني الحارة، أود أيضا أن أهنئ سلفكم، السفير ايرد ينيشولون، ممثل منغوليا، على قيادته البارعة لأعمال هذه اللجنة.

إن التغيرات التي أثرت على نظام العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة يتيح إطارا جديدا للتفكير في كيفية تدعيم الأمن والتعاون في العالم على أساس دائم من خلال استحداث نمط جديد من العلاقات الدولية.

والواقع أن العدول عن منطق المواجهة قد مهد الطريق أمام شكل من أشكال التعاون الدولي يسمح بالتوصل إلى نتائج إيجابية في مسائل نزع السلاح. والإنجازات التي تحققت في هذا المجال إنجازات هائلة إذا ما أخذنا في الاعتبار حجم الجهود التي يلزم بذلها للتغلب على المقاومة السياسية. والتخفيف من حدة التوترات والتقليل مما كان يلي ذلك من تهديدات للسلام لا يمكن إلا أن يكونا مصدرا للرضى، حتى وإن كانت عوائد السلام لا تفيد كل البشر بالتساوي.

والمناقشة السنوية بصدد نزع السلاح ومسائل الأمن الدولي في اللجنة الأولى قد أصبحت مقياسا يعتمد عليه على مر السنين للمناخ السياسي الدولي، كما أنها تشكل مؤشرا قيما لاحتمالات المستقبل بالنظر إلى أن نزع السلاح هو جوهر مشاكل السلام والأمن الدولي. ونظرا لاقتناع الجزائر بذلك اقتناعا راسخا، فقد برهنت على التزامها الثابت بتدعيم عملية نزع السلاح العام الكامل عن طريق اتخاذ مبادرات شتى، كان من بينها اشتراكها النشط في صياغة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وانضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتوقيعها في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ على اتفاق عام للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتصديقها على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

إن كون أو قرار تتخذه الجمعية العامة في أول دورة لها في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ هدف إلى إزالة الأسلحة الذرية وكل أسلحة الدمار الشامل الأخرى من الترسانات الوطنية أمر يتجاوز في دلالته مجرد الرمزية. ومنذ ذلك الوقت، أصبح الوقف النهائي لجميع تجارب الأسلحة النووية في كل البيئات ونبذ استحداث منظومات جديدة من الأسلحة هدفين أضحى تنفيذهما في متناول المجتمع الدولي الآن. واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي وقع عليها بلدي، ينبع من إرادة الدول هذه في أن تنهي سباق التسلح النووي وأن تواصل عملية نزع السلاح النووي.

والجزائر، التي أسهمت إسهاما مسؤولا وإيجابيا في صياغة هذه المعاهدة، تعتقد أنها خطوة أولى في فتح باب المفاوضات الموضوعية حول عملية لنزع السلاح تكون عالية في نطاقها وغير تمييزيها في آثارها. ولهذا يدعو وفد بلدي إلى ضرورة إجراء دراسة متعمقة، أثناء هذه الدورة، لبرنامج العمل المتعلق بإزالة الأسلحة النووية

الذي قدمته مجموعة الـ ٢١ إلى مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا السياق، نعتقد أن وقف إنتاج المواد الانشطارية يجب أن يقترن بفرض حظر على تجارب الأسلحة النووية والتدابير المتعلقة بها لكي نجعل من عملية نزع السلاح عملية حقيقية ولكي نعجل بالتقدم الفعال نحو إزالة الأسلحة النووية.

واليوم، أصبح المجتمع الدولي أكثر اتحادا من أي وقت مضى في اعترافه بأن الإزالة الكاملة لكل الأسلحة النووية تشكل هدفا يحظى بالأهمية العظمى. ويتضح إجماعه في الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن شرعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وأود أن أشيد بالمحكمة لهذه الخطوة الرئيسية التي اتخذتها في مضمار وضع معايير لنزع السلاح.

والجزائر، انطلاقا من النهج المسؤول الذي كان دائما سمتها المميزة، أسهمت في جهود القادة الأفارقة التي أسفرت، في ٣٠ نيسان/أبريل الماضي، عن اعتماد معاهدة بليندابا؛ التي أعلنت الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية بمقتضاها أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وهذه العملية ينبغي أن تشجع وتقترن بجهود مماثلة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وخاصة في الشرق الأسط، حيث تشكل قدرة اسرائيل النووية تهديدات خطيرة لسلام تلك المنطقة وأمنها.

أما اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي أصبح فيها بلدي الدولة الطرف الثالثة والثلاثين في آب/أغسطس ١٩٩٥، فهي بالتأكيد صك حقيقي وعالمي لنزع السلاح. إلا أن دخولها قريبا حيز النفاذ بدون الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لن ينتقص فحسب من فكرة عالمية هذه الاتفاقية، بل أيضا، وهو الأسوأ، سيضعفها إلى حد بعيد. وهذا الوضع دفع عددا من الوفود، من بينها وفد بلدي، إلى الإعراب عن القلق إزاء مستقبل الاتفاقية والنتائج العملية والسياسية التي ستنجم عن عدم انضمام الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إليها.

وفي ضوء الاقتناع بأن الأمن الدولي يجب أن يعود بالخير على الجميع، فمن الطبيعي تماما أن يجاهد أكبر عدد ممكن من الناس من أجل تهيئة الظروف لهذا الأمن وإرساء أسسه. وقد أصبح توسيع هيئات الأمم المتحدة ذات العضوية المحدودة، مثل مؤتمر نزع السلاح، ضرورة منطقية تنبع من انتهاء الأنشطة العدائية وشيوع اتخاذ القرارات بتوافق الآراء. وهذا التوسيع يجب أن يراعي الشواغل المتعلقة بالكفاءة، وذلك بالتقيد بحدود معقولة لحجم العضوية. وقد أيد وفد بلدي دوما فكرة التوسيع، ورحب بقرار فتح تلك الهيئة أمام ٢٣ دولة عضوا جديدة في حزيران/يونيه الماضي. ويحدونا الأمل في أن يؤدي هذا التوسيع إلى إيجاد وعي بضرورة تنشيط ذلك الإطار التفاوضي المتعدد الأطراف لنزع السلاح، ونكرر الإعراب عن تمسكنا بدور تلك الهيئة وولايتها وقواعدها.

وفيما يتعلق بموضوع البحر الأبيض المتوسط، عقدت الجزائر عزمها على العمل باتجاه الشراكة وتقاسم المسؤولية في سبيل أمن وتنمية منطقة البحر الأبيض المتوسط، والذي من مقتضياته أن يسود السلام والتعاون بين الساحلين الشمالي والجنوبي، وجعل المنطقة منطقة تكامل ورخاء بمنأى عن التوترات.

وانطلاقا من هذه الروح انضمت الجزائر إلى عملية برشلونة التي تمثل، في رأينا، مرحلة هامة نحو إقامة علاقات بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط على أساس العمل المشترك الذي يستهدف جعل الأمن والتنمية على المستوى الإقليمي كلا لا يتجزأ. ومشروع القرار المتعلق بالبحر الأبيض المتوسط، الذي سيعرض على هذه اللجنة سيصاغ بتلك الروح، وسيرمي إلى الأهداف نفسها.

إن الغرض من المبادرات التي تقدمها دول عدم الانحياز في مؤتمر نزع السلاح هو تنمية زخم نزع السلاح ودعمه. وهذا الزخم الذي يرمي الى ضم جميع أهداف نزع السلاح المترابطة تحت لواء الأمن الفعال، ينبغي أن يشمل مسألة تثير قلقا خاصا لدى عدد متزايد من الدول، وهي النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية، الذي يولد ظواهر عنف، مثل الإرهاب، ويزيد من تفاقمها. وهذه القضية التي لا يعتبرها وفد بلدي هينة أو ثانوية بالنسبة لأمن واستقرار بلدان كثيرة، تتطلب اهتماما خاصا من المجتمع الدولي، وينبغي معالجتها على نحو فعال وعاجل.

إننا نواجه تحديات جديدة تستدعي إجابات سريعة. ولكن هذه التحديات لا يمكن التصدي لها بإجابات انتقائية أو جزئية؛ بل ينبغي أن تضع البشر في قلب كل الشواغل العامة، حتى يصبح كل طرف فاعل في الساحة الدولية على وعي بالحاجة إلى أمن يكون عالميا في طبيعته، وعالميا في نطاقه، وغير تمييزي في آثاره وبركاته.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٠